UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

برنامج "الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا"

المصالحة والتماسك الاجتماعي

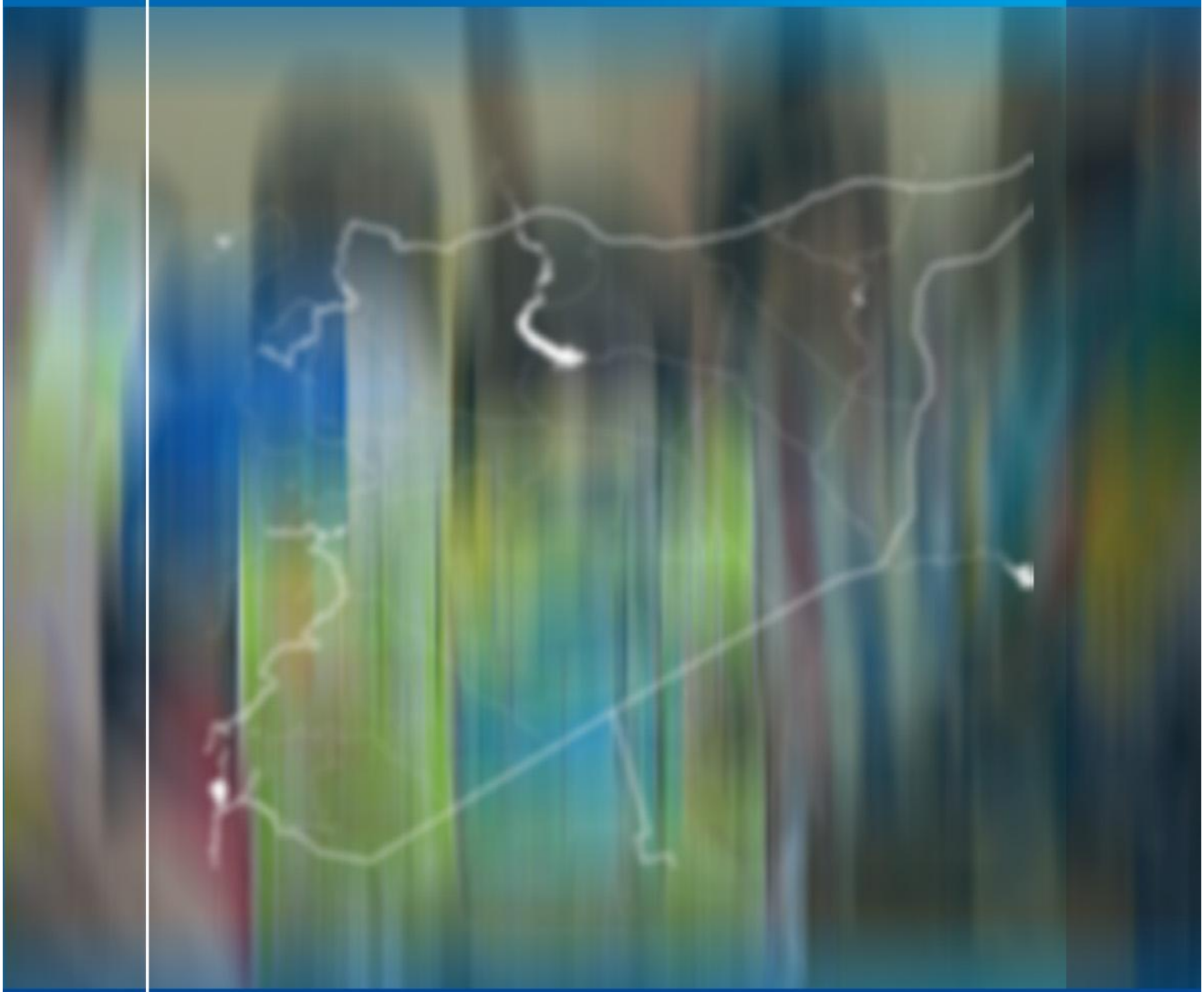

The National Agenda for the Future of Syria - NAFS

أولاً: الرؤية.....2

ثانياً: منطق المحور 3

ثالثاً: منهج مقاربة المصالحة وآلياتها 5
1.في المصطلح وملكيته 5
2.المصالحة والإصلاح العسكري والسياسي والحوكمي والقانوني 5
3.المصالحة والعدالة الانتقالية 6
4.المصالحة ورأب الشرخ الاجتماعي وإعادة التأهيل 7
5.المصالحة والتنمية الاقتصادية وإعادة البناء 8
6.المصالحة وبناء الشراكات 9

رابعاً: الإطار الزمني 10

خامساً: الفاعلين 11
1- الدولة 11
2- الأطراف العسكرية والسياسية 11
3- المجالس المحلية 12
4- المجتمع المدني 12
5- الشخصيات المجتمعية وشيوخ العشائر ورجالات الدين 13

سادساً: عجلات تمكين المحور 14
1.بناء المؤسسات عامة ومأسسة المصالحة على وجه الخصوص 14
2.إعادة بناء البنية التحتية الفيزيائية والاجتماعية والتقنية 14
3.دور الإعلام 14

سابعاً: التحديات 16

الرؤية

المصالحة الوطنية في سوريا هي عملية مستمرة تبدأ بالتوافق الوطني السلمي الديمقراطي وتنتهي بالسلام وإعادة بناء الدولة. تتحمل الأطراف المتنازعة مسؤوليتها فتعترف للمتضررين بحقوقهم كاملة وتتحمل مسؤولية الضرر الحاصل وتجتهد لرأب الصدع وللتأسيس لعقد اجتماعي جديد قائم على العدالة والتكافؤ والمواطنة ودولة المؤسسات. ويشارك السوريون كافة في المساهمة في المصالحة والحفاظ على السلام على كافة المستويات ويدركون أنه بالرغم من سنين الصراع وآثاره المريرة إلا أن فرص العيش للسوريين تكمن حصراً اليوم وغداً في المضي قدماً وقبول الطرف الآخر المختلف كمعبر نحو المصالحة والسلام المستدام والتنمية.

ثانياً: الخلفية

يتداخل منطق محور المصالحة والتماسك الاجتماعي مع المحاور كافة، فالمصالحة الاجتماعية والوطنية ورأب الصدع الاجتماعي الناتج عن سنين الصراع وآثاره لا تتحقق إلا بوقف الصراع والعمل العسكري وبالمضي بحل سياسي سلمي يشمل السوريين كافة، ويمثلهم وببدء العمل على إعادة بناء البلاد والعودة بها إلى عجلة التنمية والتطور. وعليه فإن المصالحة والتماسك الاجتماعي بهذا المعنى يأتيان لا كهدف بل كنتيجة لعمل متكامل نحو تأسيس العقد الاجتماعي الجديد تبني على الافتراض أن كافة السياسات القطاعية الأخرى في هذه الوثيقة مصممة بمنهج يدعم المصالحة وبناء السلام.

والمصالحة تعني هنا العملية التي تبدأ باعتراف كل طرف من الأطراف المتصارعة بحق الأطراف الأخرى بالعيش في مجتمع مزقه الصراع، فتركز على ضرورة العمل على قبول الأطراف لبعضها كخطوة أولى نحو حفظ السلام والعيش المشترك، إلا أنه من الضروري التوضيح أن المصالحة هنا لا تفترض التسامح والثقة كنقاط انطلاق بل تؤسس لبنائهما تدريجياً وتعترف بضرورة إعطاء السوريين وقتاً كافياً لرأب الصدع والمضي قدماً.

ومما لا شك فيه أن الصراع في سوريا هو واحد من أعقد الأزمات التي شهدها العصر الحديث وذلك بسبب تركيبة المجتمع السوري من جهة وتداخلات الصراع إقليمياً ودولياً من جهة أخرى. وفي تحليل للعوامل الرئيسية وراء الانفجار في سوريا نرى أن منها السياسي ومنها الاقتصادي وكذلك الاجتماعي. فالسياسي يتعلق بالحوكمة المنقوصة في سوريا من نقض لأسس الدولة وتسييسها وتخريب العمل المؤسساتي بالفساد والمركزية المطلقة والنظام الأمني والعنف والعنف المضاد، أضف إليه دور الإعلام وتداخلات الأزمة الإقليمية المتعددة الأبعاد. والاقتصادي يتعلق بالنظام الاقتصادي بحد ذاته وبالاستملاك وبالتنمية غير المتوازنة (مدينة/مدينة أو مدينة ريف أو ريف/ريف) وبهيمنة رؤوس الأموال والاحتكار. أما الاجتماعي فله جذور ضاربة في التوزع الديمغرافي من تمدين للريف وترييف للمدينة، وفي سوء إدارة التنوع الثقافي الاجتماعي لسوريا من طبقات وقوميات وأديان ومذاهب وعشائر، أضف إلى كل ما سبق عدم الاستثمار في رأس المال البشري وتغييب شبه كامل لدور المجتمع المدني والمجتمع المحلي.

ومع بدء الحراك الاجتماعي أخذت هذه العوامل مجتمعة بالبروز والتعمق لتتحول إلى نزاعات مسلحة دامية تداخل فيها السياسي بالاقتصادي بالاجتماعي وحمل الصراع السوري وزر الصراعات والمصالح الإقليمية والدولية المتضاربة فامتد واشتد عنفاً وأصبح عصياً حتى اللحظة على حل سياسي سلمي شامل.

كل هذا يدعونا للقول إن عملية صناعة السلام واستعادة التماسك الاجتماعي في سوريا ما بعد الحرب ستكون عملية مضنية ومعقدة وطويلة لا تكتمل إلا باكتمال الحل السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء. فلا توجد مقاربة واحدة لإجراء المصالحة المجتمعية واستعادة التماسك بين مختلف مكونات المجتمع السوري، بل هي عملية مستمرة تبدأ لحظة الاتفاق على حل سلمي ولا تنتهي إلا بانتفاء أسباب العودة إلى الصراع.

وينبغي التنويه هنا إلا أنه بالرغم من ارتباطات المصالحة الوثيقة بالوضع العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وتغيراته إلا أنه هناك مجموعة من المسائل التي ستبقى أساسية مهما تغيرت ظروف الصراع ونتائجه وأهمها:

- تكون الدولة ذات السيادة بمفهومها الأساسي الحامل الرئيسي لعملية السلام المستدام ويرتكز دورها على خلق البيئة القانونية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاضنة لعملية المصالحة الوطنية والاجتماعية.
- يتحقق السلام الشامل بتعاون الهيئات المدنية بمختلف أشكالها. بشكل خاص يجب أن تلعب التحالفات بين المجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في عمليات المناصرة والتوعية ومواجهة اقتصاد الحرب وخطاب الكراهية والتحريض الطائفي والمذهبي.

- تستثمر جميع الطاقات سواء كانت لجهة زعماء العشائر والقادة المحليين ورجال الدين أو لجهة رجال الفكر والتكنوقراط بشكل متكامل لمواجهة خطاب الكراهية وحفظ السلام المحلي.
- يتحقق السلام المستدام بالتكامل الإقليمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتركيز على فرصة دول الجوار في رعاية هذا السلام والإفادة من نتائجه.

كما أن المصالحة بصلبها تستند إلى عدد من الافتراضات تعتبر إطاراً تأسيسياً لمقاربة مسألة المصالحة وتتلخص بـ:

- تفترض المصالحة كما ستطرح في هذه الورقة حالة سوريا الجغرافية الراهنة موحدة مع دولة سيادية كما كانت قبل بدء الصراع.
- إيقاف الحرب لمصلحة السوريين كافة يتم حصراً عبر مفاوضات سياسية دون حدوث حسم عسكري لصالح أي طرف من الأطراف المتنازعة.
- دعم الدول الإقليمية والمجتمع الدولي لعملية المصالحة في سوريا.

ثالثاً: منهج مقاربة المصالحة وآلياتها

يقارب المحور المصالحة ما بعد الصراع بمسارها العام المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية السياسية السلمية وتوثيق وقف أعمال العنف والحوار السياسي والعدالة الانتقالية وبمسارها الأكثر خصوصية أيضاً والمتعلق بدور باقي المحاور في تعزيز المصالحة والسلم الأهلي. ويرى المحور أن إحلال المصالحة لا يمكن أن يتم ببرنامج محدد فحسب بل من خلال كل جهد تنموي وإصلاحي يلي الصراع أيضاً. فيتم العمل على نفي أسباب العودة إلى الصراع من خلال بناء تركيبات راعية للسلام تساهم في الحد من الغضب ونقص العدالة وتقريب وجهات النظر وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من خلال نشاطات إعادة البناء والتنمية والتواصل المستمر.

وحيث أنه تم توثيق الكثير من الدروس المستفادة والمناهج المستقاة من تجارب دول أخرى طالها الصراع ولجأت لشكل أو لآخر من أشكال المصالحة، إلا أنه يتوجب على القائمين على وضع استراتيجيات المصالحة وتنفيذها الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد منهج موحد شامل قابل للتطبيق في كافة الظروف وأنه لنجاح المصالحة يجب أن تناسب أدواتها خصوصية الصراع السوري ومدلولاته. إلا أنه هناك حتماً مجموعة من الخلاصات والأدوات التي أثبتت تاريخياً قدرتها على المساهمة في إحلال المصالحة وهو ما سنسلط عليه الضوء هنا.

في المصطلح وملكيته

يختلف استخدام كلمة مصالحة من دولة لأخرى ومن ظرف لآخر ويتم تعديل تعريفها واستخداماتها وفقاً لظرف كل صراع وتشابكاته. فيتوجب علينا أولاً تحديد المصطلحات واستخدام ما يناسب الإطار العام للصراع السوري والتأكد من أن المصطلح بحد ذاته أو أي مصطلح آخر يتعلق برسم خطة الخروج من الصراع السوري لا يشكل خلافاً بحد ذاته. فقد أثبتت التجارب أن استخدام مصطلح دون سواه قد يعني توافقاً في مكان وزمان ما وقد يعني سبباً إضافياً لزيادة الشرخ في مكان وزمان آخرين. وعليه يتوجب على المعنيين تحديد المصطلحات واللجوء إلى التوافقي منها وإسقاط أو تأجيل الخلافي وإبداله بما يزيد من فرص المصالحة.

وما نعنيه هنا بالمصالحة هي تلك العملية أو مجموعة العمليات المتشابكة التي يتم من خلالها رأب الصدع الذي سببه الصراع بين السوريين وتخرج بهم من حالة الحرب إلى حالة السلام المستدام، وعليه فإن ملكيتها تعود للسوريين حصراً. وعلى الرغم من التركيز الكبير على دور الدولة الجوهري في وضع الأسس المؤسساتية لعملية المصالحة، إلا أن المصالحة عملية ضاربة في الزمن لا تنتهي بانتهاء التوقيع على وثائق الحل السياسي السلمي بل تمتد لسنين وعقود وتنتقل عبر التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوري من جيل إلى آخر، وعليه فإنه وبالرغم من اختلاف أوزان الأدوار في المرحلة الأولى للعبور من الصراع إلى السلام، إلا أن الوزن الأكبر سيكون دائماً لدور السوريين أنفسهم في تحديد المسار لأجيال قادمة.

المصالحة والإصلاح العسكري والسياسي والحوكمي والقانوني

تنبت بذور المصالحة في الحل السياسي التوافقي الشامل، فالاتفاق السياسي السلمي لإنهاء الصراع يحمل في طياته رسالة إلى الأطراف المتنازعة بقبول الطرف الآخر على جميع المستويات وعليه فإنه يشكل أرضية صلبة لبدء العمل تدريجياً من أعلى الهرم إلى قاعدته والأهم من ذلك من قاعدة الهرم باتجاه الأعلى. فالتوافق السلمي والعملية السياسية الانتقالية والممارسات الديمقراطية يجب أن يأتي انعكاسها الأكبر على تشاركية القاعدة فإشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني منذ اليوم الأول يؤسس لكي تصبح هي الحامل الأول لعملية المصالحة الوطنية والاجتماعية في سوريا.

ولا يمكن الحديث عن مصالحة ما لم يتم وضع خطة واضحة لسياسات مشاركة السلطة ونقلها وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة وبناء المؤسسات الديمقراطية وقدراتها الحوكمية وإصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية والقانونية وإخضاعها

برمتها لسلطة القانون والعمل الفاعل على فض النزاع، ونزع السلاح، ودمج الجيوش والمجموعات العسكرية المتقاتلة في مؤسسة عسكرية وطنية وموحدة.

المصالحة والعدالة الانتقالية

يقوم المركز الدولي للعدالة الانتقالية بتعريفها على أنها مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من الصراع والقمع المعمم إلى المصالحة والسلام. إنها عملية استثنائية مختلفة عن المفهوم العادي للعدالة وأهدافها والقواعد والمعايير والهيئات والآليات. ينطبق هنا الحديث على مسألة المصطلحات، فبصرف النظر عن الاسم الذي سيطلق على مجموعة الآليات التي تتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا، فإن العديد من المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية وجدت الطرق والبرامج الخاصة بها، في ظل السيادة المحلية على هذه العملية والتحكم بنتائجها، للتعامل مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان.

وكما جاء في تقرير للأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع يعرف العدالة الانتقالية بأنها "تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات".

فالعدالة الانتقالية إذاً هنا هي جزء من عملية المصالحة الأوسع ويبقى الهدف الأساسي منها ليس إدانة المجرمين وتطبيق القانون فحسب، وإنما تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلم الأهلي كذلك، فعلى سبيل المثال ومع تقدم روح المسامحة، يؤدي إسقاط الحق الشخصي أو عدم الادعاء من قبل المتضررين بالنسبة لعدد كبير من الجرائم الواقعة بحقهم، إلى إسقاط الدعوى كلها خلافاً للقانون العادي، لكن مع حفظ حقوق هؤلاء المتضررين وإنصافهم بالتعويض المادي أو المعنوي، الذي يقع على عاتق الدولة من خلال عمل مؤسسات العدالة الانتقالية.

وتلخص عناصر العدالة الانتقالية وفقاً للأمم المتحدة بما يلي:

- **مبادرات المقاضاة:** وترمي إلى كفالة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك وفقا للمعايير الدولية في المحاكمة العادلة، ومعاقبتهم حسب الاقتضاء. وتستلزم عملية المقاضاة مصداقية وشرعية يحتم إجراءها بطريقة موضوعية وغير تمييزية، بصرف النظر عن هوية الجناة المزعومين.

- **تيسير المبادرات المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة:** تساعد عمليات السعي إلى معرفة الحقيقة المجتمعات التي تجاوزت النزاع أو التي تمر بمرحلة انتقالية على تقصي انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، وتضطلع بهذه المهمة لجان الحقيقة أو لجان التحقيق أو غير ذلك من بعثات تقصي الحقائق التي تسعى إلى كشف الحقيقة وراء مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان الماضية .ويعد تقصي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوثيقها خطوة هامة في إعمال الحق في معرفة الحقيقة، كما يتطلب الإعمال الفعال للحق في معرفة الحقيقة وجود نظام وطني قوي للسجلات.

- **جبر الأضرار:** تسعى برامج جبر الأضرار إلى توفير سبل الانصاف عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان عن طريق تقديم مجموعة من المزايا المادية والرمزية للضحايا. ويمكن لسبل جبر الأضرار أن تتضمن التعويض النقدي، أو الخدمات الطبية والنفسية، أو خدمات الرعاية الصحية، أو الدعم التعليمي، أو إعادة الأملاك لأصحابها أو تعويضهم عن فقدانها، إلى جانب الاعتذارات الرسمية العلنية، وبناء المتاحف والنصب التذكارية، وتخصيص أيام لإحياء الذكرى .ويمكن أيضاً لبرامج جبر الضرر أن تكون بمثابة عوامل فعالة ومكمِّلة لعمليات السعي لمعرفة

الحقيقة ومبادرات مقاضاة الجناة، من خلال تقديم سبل انصاف ملموسة للضحايا، وتعزيز المصالحة، واسترداد الثقة العامة بالدولة ومؤسساتها.

- **الإصلاح المؤسسي :**يجب تحويل المؤسسات العامة إلى مؤسسات تحفظ السلام وتحمي حقوق الإنسان وترسِّخ ثقافة احترام سيادة القانون. ويعد الاختيار الدقيق للمسؤولين الحكوميين، ولا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، أمراً ذو أهمية حاسمة لتيسير هذا التحول، من خلال عزل الموظفين الحكوميين المسؤولين بصفتهم الشخصية عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان أو غير ذلك من الوحدات الأمنية التي قد تكون مسؤولة بصورة منهجية عن انتهاكات حقوق الإنسان .وينبغي للإصلاح المؤسسي كذلك أن يتضمن دورات تدريبية شاملة للمسؤولين والموظفين الحكوميين بشأن حقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي الواجبة التطبيق.

- **المشاورات الوطنية:** تعتبر المشاورات الوطنية عنصراً بالغ الأهمية من عناصر النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الانتقالية، وترتكز على المبدأ القائل بأن برامج العدالة الانتقالية الناجحة تستلزم المشاركة العامة المجدية، بما فيها سماع الأصوات المختلفة للرجال والنساء. فالمشاركة العامة تبين احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع أو الحكم القمعي، بما يتيح للحكومات أن تضع برنامجًا للعدالة الانتقالية ملائمًا ومناسبًا للسياق. وعلاوة على ذلك تساعد عملية المشاورات الضحايا وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني على امتلاك زمام البرامج الناتجة على الصعيد المحلي.

ويضع الشكل التالي مقترحاً مستقبلياً للخطوط الرئيسية لتنفيذ عملية عدالة انتقالية متكاملة تحقق المصالحة الوطنية بعيداً عن الثأر والانتقام، ويتضمن المحاور الرئيسية لهذا المقترح وعلاقتها البنيوية

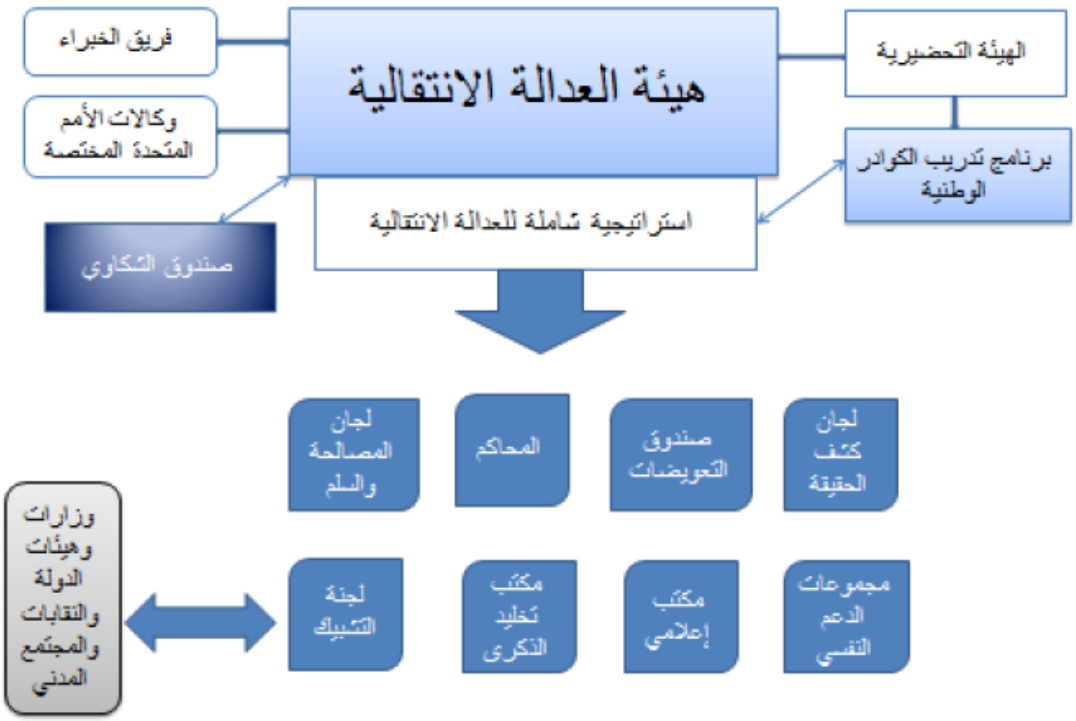

المصالحة ورأب الشرخ الاجتماعي وإعادة التأهيل

تعتبر المصالحة ببعدها الاجتماعي العملية الأكثر تعقيداً والأصعب تحقيقاً، ففيما تكون المصالحة بشقها القانوني قابلة للمأسسة وللمتابعة تكون المصالحة المجتمعية وخاصة في المراحل الأولى لما بعد الصراع هشة وغير قابلة للتأطير ومتشعبة بتشعب التنوع الاجتماعي في سوريا وبتشعب أسباب وجذور ونتائج الصراع. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن المصالحة بشقها الاجتماعي هي العملية الأبعد تحقيقاً والأعمق تأثيراً فتقارب بمناهج متعددة وتحتاج لآليات مناسبة ومتنوعة قادرة على استيعاب حجم الألم والاعتراف بالعنف الذي مر به السوريون كافة على مدى سنوات الصراع.

ومن واجب اللاعبين الأساسيين على كافة المستويات الوطنية والمحلية آخذ الاعتبارات التالية بالحسبان لدى مقاربة المصالحة بشقها الاجتماعي:

- لا تفرض المصالحة تبرير أي اعتداء سابق من أي من الأطراف وإنما قبول الأطراف المصالحة بالمضي قدماً بهدف حفظ السلام كمصلحة عليا.
- لا يجوز بأي حال من الأحوال التمييز بين الضحايا وفقاً للمعتدي أو لحظة الاعتداء وظروفها، فالمصالحة لا تعني محاسبة الطرف الآخر فقط وإنما مراجعة الذات لدى كل الأطراف لما تم ارتكابه في إطار تجاوزات حقوق الإنسان.
- لا يمكن نسيان الماضي أو تجاهل أي من أبعاد الشرخ الاجتماعي المتعددة الأوجه مهما استحالت مقاربتها.
- لا يمكن فرض المصالحة ولا إجبار الأطراف على قبولها أو استخدامها كأداة انتقام.

ويكون للعمل على تطوير وتطبيق سياسات الحماية والتنمية الاجتماعية المتكافئة والتضمينية الأثر الأكبر على المضي قدماً نحو المصالحة. فالتعليم التوافقي الوطني والوصول المتكافئ لخدمات الصحة والتعليم ودعم الاستجابة والتنمية المحلية بكافة أشكالها ودعم دور الإعلام الإيجابي في إيصال رسائل المصالحة والعمل على العودة الكريمة والطوعية للاجئين والمهجرين والنازحين وإعادة إدماجهم وإشراكهم في إعادة بناء حياتهم وتقديم الدعم النفسي كل هذا يساهم في دعم جهود المصالحة الوطنية اجتماعياً. وتوضح الفصول الأخرى من هذه الوثيقة ارتباطات كافة القطاعات بمسألة المصالحة بشكل مفصل.

ويجب التنويه هنا إلى أن الإطار العام للمصالحة هو السلام في المرحلة المبكرة لما بعد الصراع وهو كذلك بناء العقد الاجتماعي الجديد على المدى البعيد بهدف خلق دولة المواطنة والمؤسسات وحماية السلام واستدامته.

المصالحة والتنمية الاقتصادية وإعادة البناء

وكما يكون للتنمية الاجتماعية دور كبير في المصالحة يكون كذلك للتنمية الاقتصادية التضمينية الشاملة كما تعرف في فصول هذه الوثيقة وإعادة تدوير عجلة الاقتصاد والتوظيف وتوليد الدخل وإصلاح الأراضي واللامركزية الاقتصادية وتجاوز اقتصاد الحرب وإعادة إحياء التجارة دوراً بالغ الأهمية في المضي قدماً نحو المصالحة الوطنية الشاملة.

ولم يعد خافياً على أحد أنه من أحدد أهم مسببات استمرار الحرب في سوريا هو وجود قوى على أطراف الصراع تستفيد من استمرار الحرب سواء من تجارة الخطف أو الحواجز أو تجارة النفط والسلاح والتهريب وسواها. وبالتالي فإن يجب تطوير آليات لمناهضة اقتصاد الحرب وتحديد مقوماته بهدف تقويضها وخفض العائد على الحرب وبالتالي رفع العائد على السلام.

هناك بالطبع إجراءات يتعين على الدولة أن تتخذها لحظة إحقاق وقف لإطلاق النار يمكن تلخيصها بما يلي:

- وضع التشريعات والقوانين التي من شأنها تجريم اقتصاد الحرب وتطبيقها بشكل فوري.
- إجراء حملات توعية لدفع القوى المحلية من مجالس ومنظمات مجتمع مدني للمساهمة في الحد من اقتصاد الحرب.
- عقد اتفاقيات مع دول الجوار لضبط الحدود وإيقاف عمليات التهريب.
- توجيه أموال الداعمين نحو عمليات تنمية مستدامة من شأنها الحد من مسببات اقتصاد الحرب.

المصالحة وبناء الشراكات

إن عملية المصالحة وبناء السلام لن تتم دون عمليات تداخل جماعية تساهم فيها مؤسسات الدولة ومنظومات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني. وعليه يجب أن يتم التأسيس لمثل هذه الشراكات والبناء على ما تم إنجازه حتى اللحظة ويجب أن تستمر هذه الشراكات بشكل متنامي حتى بعد إعلان وقف النار. ستكون عملية بناء المصالحات من الأسفل إلى الأعلى مع وجود بعض المحاولات من الأعلى إلى الأسفل. هذا يعني ضرورة بناء المصالحات على مستوى المناطق ومن ثم ربطها بشكل تصاعدي مع العملية السياسية وعملية المصالحة الوطنية. ويتطلب ذلك وجود سلطات حكم محلي فاعلة، وتداخلاً فعالاً من قبلها بما يمكنها من المضي بالمبادرة بالاستجابة والتنمية المحلية والمساهمة في إعادة تدوير عجلة الاقتصاد في مناطقها، الأمر الذي سيلعب دوراً فعالاً في تحقيق المصالحات المحلية. ومن الواجب أن تترافق هذه المصالحات بعملية بناء الحوكمة المحلية بأسرع وقت ممكن بما يخدم المصالحة وبناء السلام.

ويكون للمشاركة مع منظمات المجتمع المدني السورية التي أضحت أكثر نضجاً وأكثر قابلية للحياة بفعل الاحتكاك مع المانحين وتطور معارفها ومواردها المالية الدور الأكبر في دعم المصالحة على المستوى المحلي وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بينها وبين المجالس المحلية بحيث تدخل المجالس والمنظمات في تخطيط وتنفيذ مشاريع مشتركة تؤول إدارتها في نهاية المطاف إلى المجالس المحلية.

يجب بالطبع، أن تبنى هذه الشراكات على أساس بناء قدرات المجالس والمجتمع المدني ونقل المعارف والأنظمة والإجراءات ووسائل التمويل والأصول الثابتة تدريجياً بعد التأكد من قدرة المجالس على إدارة الأصول الثابتة والمتحركة. ستنتج عن هذه العملية مجالس تحظى بالفاعلية وبالتالي قادرة على بناء شرعية شعبية لها وحصولها على حاضنة شعبية ستسلب العسكر قدراتهم التأثيرية شيئاً فشيئاً مما يجعل السلطات المدنية صاحبة اليد العليا في عمليات فرض السلام. تتطلب هذه العملية بالتأكيد قراراً شجاعاً من منظمات المجتمع المدني السورية وموافقة من الدول المانحة وعليه، فسيكون هناك حاجة ملحة لعمليات مناصرة لدفع المنظمات والمانحين إلى تبني مثل هذه الاستراتيجيات.

رابعاً: الإطار الزمني

آليات المصالحة	ملخص عام	النتائج المتوقعة	الإطار الزمني
الإصلاح العسكري والسياسي والحوكمي والقانوني	البدء بعملية الإصلاح الشامل للمؤسسات العسكرية والسياسية والحوكمية والقانونية كمخرج رئيسي للعملية السياسية	توثيق توقيع اتفاق السلام والبدء بالعمل الجدي نحو بناء المؤسسات الحاملة لبناء السلام والتغيير	لحظة وقف النزاع المسلح وخلال السنة الأولى التي تليه على الأقل
العدالة الانتقالية	وضع برنامج شامل للعدالة الانتقالية وبناء مؤسساته وتطبيقه	العدالة في فترات الانتقال من الصراع المعمم إلى المصالحة والسلام.	لحظة وقف النزاع المسلح وخلال السنوات الخمس الأولى على الأقل أو حتى أخذ العدالة مجراها
التنمية الاقتصادية	بدء العمل على التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي على وجه الخصوص	مساهمة التنمية الاقتصادية في العودة عن أسباب الصراع ودرء مخاطره ونتائجه	منذ اللحظة وخلال مرحلة وقف النزاع المسلح وحتى بناء السلام ومنه إلى بناء الدولة
بناء الشراكات	بناء الشراكات اللازمة لدعم المصالحة	تأسيس شبكة من الشراكات الداعمة للمصالحة على المستوى الوطني والمحلي	منذ اللحظة وخلال مرحلة وقف النزاع المسلح وحتى بناء السلام ومنه إلى بناء الدولة

خامساً: الفاعلين

من الأهمية بمكان تحديد الفاعلين في المصالحة والأدوار المناطة بكل من مجموعات المعنيين والفاعلين فيها. وتتغير تشكيلات الفاعلين في المصالحة وفقاً للزمان والمكان إلا أن هناك مجموعة من اللاعبين الرئيسيين تحدد بصرف النظر عن متى وكيف سينتهي الصراع عسكرياً وسياسياً.

الدولة:

يكون للدولة في مرحلة ما بعد الصراع دور جوهري في تحديد الأطر المؤسساتية لتطبيق الإصلاحات السياسية والعسكرية والقانونية والاقتصادية اللازمة لعملية المصالحة الوطنية الشاملة. وتتمحور مهام الحكومة حول حفظ السلام وسن القوانين والتشريعات ووضع الإجراءات والترتيبات اللازمة وإعادة هيكلة الجهاز الأمني والجيش ودعم المؤسسات الاقتصادية والخدمية.

- الاتفاق على إعلان دستوري يدعم المصالحة وفصل الصلاحيات وحماية النظام القضائي.
- سن القوانين التي تؤسس الهيئات القانونية المسؤولة عن وضع الإطار القانوني للمصالحة.
- مراجعة و/أو إلغاء كافة القوانين التي تساهم في زيادة الشرخ الاجتماعي.
- وضع برنامج عدالة انتقالية يمنع العودة إلى الصراع.
- تعويض ضحايا الصراع.
- سن القوانين المتعلقة بالمفقودين والمعتقلين والتحقق من أوضاعهم.
- سن القوانين المتعلقة بالمواطنين الذين أضاعوا أو لم يمتلكوا وثائق قانونية مدنية خلال فترة الصراع.
- وضع الأطر القانونية والمؤسساتية لدعم عودة السوريين الكريمة والطوعية إلى سوريا.
- إصلاح القطاع الأمني ورسم برامج نزع السلاح وفك الاشتباك ودمج الجيوش وتطبيقها محلياً.
- دعم المصالحات المحلية.
- رسم خرائط متابعة الجهات الفاعلة محلياً في بناء السلام والتغيير.
- تفعيل لجان السلام المحلية بما فيها المجتمع المدني وتركيبات المجتمع المحلي وحمايتها.
- التأكد من وجود القوانين الوضعية الكفيلة بحماية المصالحات المحلية.
- إعطاء كامل الصلاحية للمجتمعات المحلية لتأسيس آليات مصالحة محلية ترعى التماسك الاجتماعي وتدعم السلام المستدام.
- مواجهة أشكال اقتصاد الحرب المتنوعة التي ظهرت إبان الصراع وضع خطط لدمج الجهات الفاعلة في عملية مكافحته.
- البدء بخطوات فعلية نحو استعادة عجلة التنمية.
- استعادة مؤسسات الدولة الخدمية دورها المركزي في عملية التنمية وبشكل يأخذ بالحسبان المصالحة المجتمعية ودور الاقتصاد فيها.

الأطراف العسكرية والسياسية:

أصبحت سوريا خلال الصراع خاضعة إلى مناطق سيطرة مختلفة تتغير وتتحول شأنها شأن القوى المسيطرة التي تقوى وتضعف بل يظهر بعضها ويغيب آخر مع عامل الزمن. سيكون لهذه القوى وحجمها وانتشارها إضافة إلى الدول التي تقف وراءها أثر كبير على شكل المصالحة المجتمعية. أما الأحزاب والهيئات السياسية والتي ظهر عدد كبير منها منذ العام 2011 فإنه على اختلاف قدرتها المؤسساتية وتنظيمها وتأثيرها إلا أنه سيكون لها دور فاعل في المصالحة إثر وضع أية عملية سياسية سلمية موضع التطبيق. وعلى الأطراف العسكرية والسياسية أن تحول دورها من دور تقسيمي إلى دور موحد داعم لجهود وأهداف بناء السلام.

- دعم خطة السلام المركزية وتقديم المشورة للسلطة المركزية.

- استئناف الدور الأساسي في تقديم الأمن والحماية للسوريين.
- إحلال السلام والعمل على استدامته وحماية العملية الديمقراطية والديمقراطيات المحلية والتنمية ومبادرات المصالحة المحلية.

المجالس المحلية:

بعد تغييب دور المجالس المحلية لعقود، عاد هذا الدور إلى المشهد السوري بعد إصدار القانون 107 للعام 2012 من جهة، وبعد محاولة تشكيل مجالس محلية لإدارة شؤون المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة من جهة أخرى. ورغم ظهور القانون 107 ورغم تشكيل هذه المجالس إلا أن هذه المجالس لم تأخذ دورها المناسب حتى اللحظة لأسباب عدة فهي لا زالت إلى حد كبير شكلية وتخضع لسلطة الدولة المركزية في بعض المناطق وإلى تدخل القوى العسكرية المختلفة، وبالرغم من بعض التجارب الناجحة نسبياً في بعض المناطق إلا أن القدرة على الاستدامة كانت محدودة لأسباب ترتبط بشكل رئيسي بالحوكمة وعدم وجود جهة مركزية تقدم الدعم التقني والتمويلي لها. وبالرغم من تفاوت تجارب التركيبات المحلية إنها ستشكل حاملاً رئيسياً لعملية المصالحة المجتمعية كونها ستكون الرابط بين مختلف الجهات الفاعلة سواء السياسية أو العسكرية أو المدنية وسيكون لها اليد العليا والصلاحيات الكاملة لتخطيط وتنفيذ السياسات القطاعية ورفد السلام المحلي. ويكون للمجالس المحلية دور رئيسي في المصالحة على المستوى المحلي يشكل انعاكساً للدور المركزي على المجتمعات المحلية ويكمله وعلى وجه الخصوص في كل من:

- تولي مسؤولية محاسبة الحكومة المركزية ومراقبة تطبيق سياسات التنمية المحلية ودعم مبادرات بناء السلام والمصالحة.
- رسم سياسات التنمية المحلية وتنفذيها ومراقبة أدائها.
- تولي مسؤولية تطبيق مبادرات السلام والمصالحات المحلية مراقبة تنفيذها على المستوى المحلي والعمل على حماية المؤسسات والتركيبات المحلية المختلفة.

المجتمع المدني:

برز المجتمع المدني السوري كلاعب مؤثر في المشهد العام بعد تحمله أعباء تقديم الخدمات والإغاثة في ظل غياب تام لمؤسسات الدولة في بعض المناطق وضعف المجالس المحلية في مناطق أخرى. وبعد غياب عقود، برزت مئات إن لم نقل آلاف منظمات المجتمع المدني تعمل في حقول الإغاثة والتنمية وبناء السلام. لم يستطع هذا المجتمع للأسف أن ينأى بنفسه عن تقسيمات الموالاة والمعارضة إلا أن بين هذين الطرفين ظهرت منظمات لا تنحاز إلى طرف بعينه أو على الأقل هذا ما تبرزه وثائقها. زد على ذلك أن هذه المنظمات أدركت على نحو مبكر نسبياً ضرورة تشكيل شبكات ومنصات لها تساعدها في التنسيق والتشبيك والتعاون والحشد والمناصرة. وبالتالي ظهرت العديد من الشبكات التي ضمت العشرات من هذه المنظمات.

وما جعل من هذه المنظمات أكثر قدرة على التعامل مع الظرف القاسي الذي واجهته البلاد هو إيمانها المتزايد بالتخصص مما مكّن الشبكات المكونة منها من إيجاد حلول متكاملة واستجابة سريعة للكوارث. وعليه فسيكون هناك نمطان أساسيان من الشبكات/المنظمات سيساعدان كثيراً في عملية بناء السلام في سوريا: الأول قادر على تقديم طيف واسع من الخدمات التي ستحتاجها بشكل كبير المناطق المتضررة والتي ستلعب دوراً هاماً في بناء شبكات الخدمات، أما النمط الثاني فهو القادر على بناء بيئة سلام والقادر على القيام بعمليات الوساطة بين المعارضة والسلطة من جهة، والقيام بعمليات الحشد والمناصرة والتأثير والخبرات على صناع السياسات والقوانين بما يضمن أسس المصالحة المجتمعية وتحقيق مبدأ المواطنة. عليه فإن الخطوات التي يتعين على المجتمع المدني المساهمة بها هي:

- دعم جهود السلام وتقديم المشورة للدولة.
- الحشد والمناصرة لعملية السلام واستعادة التماسك الاجتماعي عبر حملات توعية واسعة.
- الحشد والمناصرة والمساهمة في كتابة الإعلان الدستوري والقانون الانتخابي والقوانين المرتبطة بالعدالة الانتقالية وسواها.

- المشاركة في تطوير الأطر السياسية والمؤسساتية للمصالحة الوطنية.
- المشاركة في مفاوضات السلام ومناصرة حقوق الإنسان والمواطنة والعدالة الانتقالية.
- المشاركة في دعم حملات وقف إطلاق النار ومراقبتها.
- المساهمة في كتابة الإعلان الدستوري وكتابة القوانين ومراقبة تطبيقها.
- دعم التشكيلات المحلية في بناء السلام وحماية المصالحة وتأمين الوساطة عند الضرورة.
- الإشراف على تطبيق الاتفاقات محلياً.
- الاستمرار في المساهمة في تزويد الخدمات على المستوى المحلي.
- بناء الشراكات مع كافة اللاعبين لوضع حلول محلية لبناء السلام.
- التواصل مع الشخصيات المجتمعية ورجالات الدين وزعماء العشائر لكسب تأييدهم لعملية السلام ورأب الصدع الاجتماعي.
- رعاية الحوار بين الأطراف المتنازعة.
- الاستمرار في المساهمة ببناء القدرات لدعم بناء السلام والمصالحة على المستوى المحلي.
- دعم خلق الروابط بين المجتمعات المقسمة عن طريق مبادرات التنمية المحلية والمساهمة في تشجيع المتقاتلين على وضع السلاح والعمل لرفع العائد على السلام.
- العمل على المستوى المحلي مع مؤسسات الدولة والمجالس المحلية والقوى السياسية والعسكرية لتقديم الخدمات اللازمة على المستوى المحلي.
- مواجهة البطالة واستمالة الأفراد المسلحين نحو العمل التنموي.
- خلق بيئة وطنية في تقديم الخدمات.

الشخصيات المجتمعية وشيوخ العشائر ورجالات الدين:

على الرغم من انحسار دور رجالات الدين وزعماء العشائر خلال سنوات الصراع، إلا أنه يبقى لهؤلاء دورهم الهام في عملية استعادة اللحمة الاجتماعية وتضييق الشرخ الاجتماعي الحاصل. هناك أيضاً فئة من الشخصيات التي برزت مع تطور الصراع وأصبح لها دورها الفاعل. وسيكون الدور الأهم لهذه الفئات هو عمليات الحشد والمناصرة. كما يمكن لها أن تلعب دوراً عبر منظمات ضمتها. نذكر أن من أهم أدوار المنظمات العاملة في السلام هو استهداف هذه الشخصيات وكسب تأييدها لصالح عملية السلام وتضييق الشرخ الاجتماعي.

- دعم جهود الدولة والحكومات المحلية في خلق متطلبات السلام والمصالحة.
- دعم السلام والمصالحة على المستوى المحلي من خلال الحشد والمناصرة.
- تقديم المشورة والوساطة ولعب دور تصالحي على المستوى المحلي من خلال بناء الشبكات والمشاركة في نشر ثقافة السلام.

يمكن لهذه الفئات كافة أن تلعب نمطين من الأدوار أو أحدهما، شامل أو محلي، كما يري الجدول أدناه:

الجهة	نمط الدور
الدولة المركزية	شامل أساسي على مستوى القوانين والأنظمة والسياسات محلي على مستوى دعم المصالحات المحلية والحفاظ عليها
الجهات العسكرية والسياسية	شامل على مستوى خطط السلام والمصالحات محلي بحسب مناطق النفوذ على مستوى المساهمة في صناعة السلام والحفاظ عليه
المجالس المحلية	محلي أساسي في وضع وتنفيذ وحماية خطط السلام المحلية
المجتمع المدني	شامل داعم على مستوى دعم خطط السلام المركزية وتقديم النصح والمشورة على مستوى الدولة محلي أساسي على مستوى المساعدة في بناء السلام واحتضان المبادرات والوساطة بين الأطراف المتنازعة
رجال الدين وشيوخ العشائر	شامل على مستوى التوعية بمتطلبات السلام محلي على مستوى دعم جهود الوساطة

سادساً: اليات تمكين التنفيذ

1. بناء المؤسسات عامة ومأسسة المصالحة على وجه الخصوص

كما ورد سابقاً تقوم المصالحة على مجمل عمليات الإصلاح المؤسساتي السياسي والعسكري والقانوني والحوكمي وعلى وضع أطر مؤسساتية خاصة بعملية المصالحة وتحديداً لتمكين العدالة الانتقالية من أخذ مجراها. ويكون للرقابة على عمل الدولة ومكافحة الفساد والمحاسبة الإدارية والقضائية الدور الأكبر في إحقاق العدل كمطلب أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية.

ولا بد لوضع المقترح أعلاه المعني بتأسيس هيئة العدالة الانتقالية من خلق المؤسسات والهيئات والآلية التابعة لهذا المقترح من هيئة تحضيرية وفريق للخبراء ومكتب شكاوى ولجان الحقيقة وصندوق التعويضات والمحاكم الخاصة ولجان المصالحة والسلم الأهلي ومكاتب الدعم النفسي والمكتب الإعلامي ومكتب تخليد الذكرى وبرامج تدريب الكوادر الوطنية ولجان التعاون والتنسيق.
ومن الضروري لكافة المؤسسات المعنية بعملية إعادة الإعمار الأخذ بالاعتبار مسألة المصالحة لدى سن القوانين ووضع السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والمحلية بحيث تكون عملية إعادة البناء عملية توافقية بالحد الأدنى وتصالحية بالحد الأعلى تهدف إلى ترميم الشرخ الاجتماعي الناتج عن سنين الصراع.

2. إعادة بناء البنية التحتية الفيزيائية والاجتماعية والتقنية

لقد أتى تدمير البنية التحتية كأحد أبرز نتائج الصراع المسلح. فقد استهدفت الأطراف المتنازعة البنية التحتية بهدف الحصول على مزايا استراتيجية وتراجع الإنفاق الحكومي بشكل خاص على البنية التحتية خلال الصراع بسبب انعدام الأمن وتراجع عام في نفقات الميزانية الحكومية ووضع الإنفاق العسكري بشكل متزايد على رأس سلم الأولويات. إن انتعاش البنية التحتية الاجتماعية والمادية في فترة ما بعد الصراع هو أمر بالغ الأهمية لإعادة توفير الخدمات الأساسية و تمكين سبل معيشة السكان، بالإضافة إلى الحفاظ على السلام الهش والبناء عليه وتعزيز المصالحة.

وكما سيرد في مبحث البنية التحتية والاجتماعية فإن تحقيق الانتعاش وإعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والمادية انتعاشاً عادلاً، وتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وإسكان وحرية الوصول إلى شبكات النقل والاتصالات ونظم الطاقة والمياه وتسيير أمور العائدين المرتبطة بالوصول إلى البنية التحتية بشكل آمن وموثوق وبصرف النظر عن الانتماء السياسي أو الموقع الجغرافي بالنسبة إلى مراكز صنع القرار سيكون له الأثر الأكبر على رفد جهود بناء السلام وتعزيز المصالحة.

كما يساهم بناء البنية التحتية المعلوماتية في ربط السوريين وربط صانعي القرار بمنفذيه والمركز بالمحليات بهدف بناء قواعد البيانات اللازمة للتوثيق كوسيلة أساسية نحو كشف الحقائق ومأسسة توثيق بيانات الأحوال الشخصية الضائعة والمستجدة ومتابعة أحوال العائدين وملاكي الأراضي والبيوت وغيرها.

3. دور الإعلام

كان للإعلام ولوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير ايجابي وسلبي معاً منذ بدء الصراع وحتى اللحظة وسيستمر هذا الدور بعد انتهاء الصراع وخلال مرحلة إعادة البناء وحتى السلام التام وإعادة بناء الدولة. وتنطبق على المؤسسات الاعلامية متطلبات الاصلاح المؤسساتي كافة ويعكس إصلاحه وتحوله إلى إعلام حر رسالة واضحة في السير قدماً نحو الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات. والإعلام كما ورد في الدروس المستقاة من صراعات دول أخرى هو حامل أساسي

لعملية المصالحة سواء بالحشد والمناصرة أو بالصحافة التقليدية التنموية أو بالرسائل الإيجابية من خلال الإعلام الموجه أو بالتواصل بين الأطراف أو حتى في تدخلات المصالحة التي تأتي عن طريق الإعلام مباشرة.

وسيكون للإعلام الحر المرئي والمقروء والمسموع ولوسائل التواصل الاجتماعي دور تمكيني مركزي لعملية المصالحة وخاصة لناحية تأسيس المكتب الإعلامي التابع لهيئة العدالة الانتقالية والذي ستتمحور مهامه حول القيام بحملة شاملة لشرح مفهوم العدالة الانتقالية ووسائلها وهيئاتها ودورها واستخدام كل وسائل الإعلام من أجل ذلك بإدارة مختصين قانونيين واجتماعيين يساعدهم في ذلك لجان من الشباب المتطوعين تتشكل بالتعاون مع المجتمع المدني ويجري تدريبهم لإيصال فكرة العدالة الانتقالية إلى كل المواطنين ومساعدتهم للتفاعل مع هيئاتها والثقة بها وتقديم طلباتهم إليها ومتابعتها.

سابعاً: التحديات

التحدي	احتماله	تأثيره	الإجراء اللازم
استمرار العنف والقمع واضطراب الوضع الأمني	كبير	كبير	عملية سياسية سلمية تفاوضية وشاملة وممثلة لأطراف النزاع وضمانات لوقف أعمال العنف المسلح وإصلاح الجهاز الأمني والسياسي
حجم الدمار الكبير الذي أصاب البنى التحتية الأساسية والنسيج الاجتماعي	كبير	كبير	بدء الجهود الجدية لإعادة البناء وإعادة اللاجئين والمهجرين والنازحين
نقص في القدرات المؤسساتية	كبير	متوسط	العمل الجدي على إعادة بناء المؤسسات وخاصة تلك التي لها أدوار مباشرة في عملية المصالحة بهدف إعادة الثقة المفقودة بين الدولة والمواطن
نقص في القدرة والحرية للحصول على البيانات والمعلومات	كبير	كبير	إلزام أطراف النزاع من خلال وثائق اتفاقات السلام على تزويد البيانات والحفاظ عليها مع جهات موثوقة ومحايدة
عم توفر الحقائق حول الاحداث الانتهاكات الحاصلة	كبير	كبير	تكثيف جهود المصالحة والحشد والمناصرة لمشاركة الحقائق بهدف حماية السلام الهش الناشئ
الذاكرة الفردية والجمعية لأهوال الحرب ونتائجها	كبير	كبير	العدالة الانتقالية بكافة عناصرها وتعويض المتضررين وتقديم الدعم النفسي
عدم الاعتراف بالضرر الحاصل على كافة الأطراف	متوسط	كبير	الاعتراف العلني والدعم الاقتصادي والمؤسساتي والنفسي لضحايا الصراع
إجبار الأطراف على قبول المصالحة	متوسط	كبير	فهم الفرق الجوهري بين القبول والمسامحة أثناء التعاطي مع ضحايا الصراع والتأكد من الفهم أن الجدول الزمني لعملية المصالحة غير محدود بنهاية واضحة
استمرار ثقافة العنف والانشقاق	كبير	كبير	الحريات والممارسات الديمقراطية التي تعزز الاختلاف لا الخلاف والإدارة الواعية للتنوع الثقافي والعمل على الحشد والمناصرة لثقافة السلام وتوضيح العائد على السلام اجتماعياً ونفسياً واقتصاديا وتفعيل التنمية وخاصة على المستوى المحلي
عدم توفر الموارد المالية	كبير	متوسط	التأكد من أن كافة الجهود المبذولة في الاستجابة والتنمية هي تصالحية بطبيعتها وتأخذ بالحسبان العدالة والتكافؤ بين المواطنين بما يساهم تفعيل القيمة التصالحية لكافة الموارد المخصصة لكل القطاعات في مرحلة إعادة البناء
الانزياحات السكانية الكبيرة خلال فترة الصراع وأثرها على الانشقاق الاجتماعي	كبير	كبير	العمل على تفعيل السياسات السكانية كما سترد في مبحث التنمية الاجتماعية وعلى تفعيل سياسات التنمية المحلية المتوازنة والتأكد من أن عمليتي التنمية والمصالحة هما محليتان بامتياز بما يساهم بإعادة ترميم المجتمع لنفسه

إخلاء المسؤولية

طبعت هذه الوثيقة في الشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي, وهي تعكس أراء الخيراء الذين عملوا على كتابتها ضمن إطار برنامج "الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا" ولا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الاسكوا.